

## بناء العام على الخاص

د. خلوق ضيف الله محمد آغا

أستاذ أصول الفقه المساعد - كلية أصول الدين الجامعية - جامعة البلقاء التطبيقية

### ملخص الدراسة

يتناول البحث موضوع التعارض الواقع بين بعض النصوص العامة والخاصة، وكيفية التعامل مع هذا التعارض في حالاته المختلفة، والخلاف بين العلماء في حل مثل هذا التعارض، وقد ركز الباحث في هذا الموضوع على تحرير محل النزاع والمسائل المتعلقة به، لبيان المتفق عليه والمختلف فيه من المسائل، وتبع هذا بيان لأراء العلماء وأدلتهم مع بيان الراجع من الأقوال وأثر الاختلاف. وكان من أبرز نتائج هذه الدراسة أن محل النزاع هو في حالة الجهل بتاريخ العام والخاص، وحالة تأخر العام عن وقت العمل بالخاص أو وقت الخطاب به، وكذلك حالة تأخر الخاص عن وقت الخطاب بالعام عند العلم بتاريخهما. وكان الراجع من الأقوال هو قول الجمهور، الذين ذهبوا إلى بناء العام على الخاص عند التعارض في الحالات الثلاث الأولى، وتخصيص العام بالخاص في الحالة الرابعة.

## Abstract

This study discussed the issue of Discordance between the General-Texts and the Special-Texts, and how to treat this discordance in different situations, and the disagreed between the scholars to resolve this discordance. The researcher emphasized on editing the object of the dispute and related issue to point out the agreed issues and disagreed issues. It was followed by the opinions of the scholars, their evidence, and pointed out the impact of disagreement and the favored of opinions. The major result of this study was that the object of the dispute is in the unknowing of the General/Special Texts time. In other hand whenever delaying the general text upon the convent of special texts OR delaying the special texts upon the convent of general texts.

The favored of the opinions was the public opinion by taking the General-Texts whereupon discordance according the first three situations, and to specializing the General-Texts according the forth situation.

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وخاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن من الموضوعات المهمة التي عني بها الأصوليون في كتبهم موضوع العموم والخصوص، وقد أفرد لها الأصوليون أبواباً خاصة بها، وذلك لأهميتها وأثرها في التعامل مع نصوص الكتاب والسنة استنباطاً، واجتهاداً، وتنزيلاً، وتطبيقاً. وإن الناظر في مخصصات العموم يجد أن الأصوليين قد عنوا بها عناية فائقة، غير أن مسألة بناء العام على الخاص لم تتل الدراسة المستقلة والمؤصلة،

وقد وجد الباحث أن موضوع بناء العام على الخاص عند تعارضهما من المسائل المهمة التي نص عليها الأكابر من علماء الأصول.

وقد رغب الباحث أفراد هذه المسألة بالدراسة وبيان أهميتها وبيان علاقتها بمقاصد التشريع بالإضافة للعناية بالتأصيل المعمق لها.

حيث اهتمت هذه الدراسة ببيان وتحرير محل النزاع على هيئة اتضح من خلالها محل الخلاف والأدلة المتعلقة به، وعلاقة محل النزاع بالأدلة الأصولية التي ذكرها كل مذهب من مرجعه.

وناقشت هذه الدراسة أيضا التكييف الأصولي الفقهي لبعض المسائل الفقهية الواردة في أدلة الفريقين، وعلاقتها بمحل النزاع فضلاً عن المناقشة التطبيقية التفصيلية لمثال فقهي. أما الترجيح فكان مستخرجاً من مجموع أدلة الفريقين، وفق محل النزاع المحرر مع ما جاء في المثال الفقهي من تحليل ومناقشة.

وقد جعلت بحثي هذا في تمهيد وثلاثة مباحث، في كل مبحث حالة من حالات التعارض بين العام والخاص وخاتمة على النحو الآتي:

التمهيد: وفيه تعريف العام والخاص، ومعنى بناء العام على الخاص، وصورة المسألة.

المبحث الأول: وفيه الحالة الأولى (إن يردا في زمان واحد).

المبحث الثاني: وفيه الحالة الثانية (وفيها صور التقدم والتأخر بين العام والخاص إذا علم التاريخ).

المبحث الثالث: وفيه الحالة الثالثة (الجهل بالتاريخ).

الخاتمة: وضمنتها أهم النتائج والتوصيات.

## تمهيد:

لما كانت مباحث العام والخاص من أهم مباحث علم أصول الفقه؛ لتعلقها بفهم النصوص، وإدراكها لاستنباط الحكم الشرعي الصحيح منها، فألفاظ النصوص قد توجه إلى عموم الناس وكافتهم أو خصوصهم وبعضهم، وقد يقع التعارض أحياناً بين النصوص العامة والنصوص الخاصة، فكيف نتعامل مع هذا التعارض؟ وهل يمكن حله والعمل بالنصين معاً أم لا؟ قبل الإجابة على هذه الأسئلة أرى أن نُعرِّف بالعام والخاص، ونبين صورة المسألة، ثم نشرع بعد ذلك ببيان أقوال العلماء فيها.

## تعريف العام:

العام في اللغة: الشامل<sup>(١)</sup>، يقال: عَمَّهم الخير أي شملهم، ويقال: مطر عام أي شامل.

أما اصطلاحاً: فقد ذكر علماء الأصول للعام تعاريف عدة، مختلفة في اللفظ، ولكنها متفقة على معنى واحد، منها:

تعريف البيضاوي: (العام لفظ يستغرق جميع ما يصلح له بوضع واحد)<sup>(٢)</sup>.

شرح التعريف:

اللفظ: جنس يتناول المستعمل والمهمل والمفرد والمركب، وألفاظ العموم لا تكون مركبة، لذلك تقييد اللفظ بكونه واحداً يخرج المركب مثل (ضرب زيد عمراً). لأن الجملة إذا استوفت فعلها وفاعلها ومفعولها يصح أن يقال فيها مستغرقة لجميع ما تصلح له، مع أنها ليست من ألفاظ العموم. والتقييد (بالاستغراق) يخرج اللفظ المهمل، لأن الاستغراق فرع الدلالة، والمهمل لا دلالة له.

ولفظ: (مستغرق) يخرج المطلق أيضاً لعدم دلالة المطلق على الأفراد فضلاً عن استغراقها. ذلك لأن المطلق موضوع للدلالة على الماهية، فالإنسان موضوع

للدلالة على الحيوان الناطق، والفرس موضوع للدلالة على الحيوان الصاهل وهكذا.

(وجميع ما يصلح له) يعني: كل ما يصدق عليه في اللغة، وهو قيد جيء به لإدخال لفظ (مَنْ) في العام. فهي موضوعة للدلالة على من يعقل، وهي عام بالنسبة لهم. وعدم تناولها لغيرهم لا يخرجها عن العام وكذلك لإدخال (ما) وهي على العكس موضوعة لمن لا يعقل، فهي عام بالنسبة لهم. وعدم تناولها لغيرهم لا يخرجها من العام.

وقوله (بوضع واحد) لإخراج المشترك اللفظي: كالعين فهي تتناول الباصرة والجارية وغير ذلك، فلها أوضاع متعددة بحسب الاستعمال.

وكما أخرج ذلك أدخل المشترك الذي استعمل في أحد أفراد، وماله حقيقة ومجاز إذا استعمل في واحد منها، لأن العموم يعتمد على استغراق أفراد الوضع الواحد وقد وجد، فلا يقدح في عمومها استغراق جميع ما يصلح له بالنظر إلى الأوضاع الأخرى<sup>(٣)</sup>.

#### تعريف الخاص:

الخاص في اللغة: عبارة عن المنفرد يقال: فلان خاص بفلان أي منفرد به، ويقال: اختص فلان بكذا - أي انفرد به.

قال ابن منظور: "خصه واختصه، أفرد به دون غيره ويقال: اختص فلان بالأمر، وتخصص له: إذا انفرد"<sup>(٤)</sup>.

أما الخاص في الاصطلاح، فقد اختلفت عبارات الأصوليين في تعريفه، لكنها اتفقت من حيث المعنى، منها:

قول السرخسي: "إنه كل لفظ موضوع لمعنى معلوم على الانفراد، وكل اسم لمسمى معلوم على الانفراد"<sup>(٥)</sup>.

وقول الزركشي بأنه: "اللفظ الدال على مسمى واحد، وما دل على كثرة مخصوصة"<sup>(٦)</sup>.

### المقصود ببناء العام على الخاص:

والمقصود ببناء العام على الخاص تخصيصه وتفسيره له، وذلك بأن ترد صيغة عامة لإثبات حكم في جنس، ويرد خبر خاص بنفي الحكم عن بعض ما تناوله، فإن العام منهما يحمل على الخاص، وبعبارة أخرى: إذا ورد عام وخاص يدل كل واحد منهما على خلاف ما يدل عليه الآخر فرأي الشافعي رحمه الله أن الخاص يخصص العام سواء علم أن الخاص متأخر عن العام أم لم يعلم أم علم تأخر العام عن الخاص<sup>(٧)</sup>.

### صورة المسألة:

إذا ورد نسان، أحدهما عام والآخر خاص، ويدل كل منهما على خلاف ما يدل عليه الآخر، وهما إما أن يكونا من الكتاب أو من السنة، متواترة أو غير متواترة، وإما أن يكون أحدهما من الكتاب، والآخر من السنة، متواترة أو غير متواترة<sup>(٨)</sup>.

والحكم في الكل واحد، إلا فيما يتعلق بالنسخ عندما يكون المتأخر ظنياً، والمتقدم قطعياً، فإنه يتعذر المصير إليه إذ ذاك عند من لا يجوز نسخ القطعي بالظني.

فنقول مثلاً: إذا وجد نسان شأنهما ما ذكرنا، فإما أن يعلم تاريخهما، أو لا يعلم، فإن علمنا تاريخهما، فإما أن يعلم مقارنتهما، أو يعلم تراخي أحدهما عن الآخر.

وبيان هذه الحالات في المباحث الآتية:

## المبحث الأول: أن يردا معاً، أي في زمان واحد:

وصورة هذه الحالة: أن يرد خبر عام، ثم قبل أن يستقر حكمه يبين النبي ﷺ دليل التخصيص، ولا فرق بين أن يكون الخاص مقارناً للعام، أو يكون العام مقارناً للخاص.

مثال الأول: قوله عليه الصلاة والسلام: "زكوا البقر ولا تزكوا العوامل"<sup>(٩)</sup>. ومثال الثاني: قوله عليه الصلاة والسلام: "لا زكاة فيما دون خمسة أوسق"<sup>(١٠)</sup>، ثم يقول عقبه: "فيما سقت السماء العشر"<sup>(١١)</sup>.

وهنا لا يحكم بالنسخ عند القائلين بجواز نسخ الخاص بالعام؛ لأن النسخ شرطه التراخي، وهو هنا مقارن.

فتعين بناء العام على الخاص فيما تقدم عند جمهور العلماء<sup>(١٢)</sup>.

واستدلوا لقولهم بما يأتي:

أولاً: أنا لو لم نخصص العام به، فإما أن نجريه على عمومته، وهو باطل، لما فيه من إلغاء الخاص بالكلية، أو نجعلهما متعارضين في ذلك القدر، فيتوقف فيه إلى المرجح، أو يتخير بين الحكمين فيه، وهو باطل أيضاً، لما فيه من ترك العمل بكل واحد منهما، وإذا بطل الاحتمالان تعين تقديم الخاص عليه.

ثانياً: إن الخاص أقوى دلالةً على مدلوله من دلالة العام على مدلوله؛ لأن العام يجوز إطلاقه من غير إرادة العموم منه، ولا يجوز إطلاق الخاص من غير إرادة ذلك الخاص منه، فيكون أقوى، والأقوى راجح، فالخاص راجح على العام.

ثالثاً: إن الموكل إذا أذن لوكيله في شيء عام، ثم خص بعض أفراد عقيقه بالمنع، فهم منه إخراجهم عن الكلام الأول، وفهم المعنى عند إطلاق اللفظ، دليل على أنه حقيقة فيه<sup>(١٣)</sup>.

ونقل عن البعض أن القدر من العام يصير معارضاً للخاص، ويرجع في تقديم أحدهما على الآخر إلى دليل آخر<sup>(١٤)</sup>.

وأصحاب هذا القول في الغالب يشترطون التراخي في المخصص كما في الناسخ، وإلا فلا مأخذ لهم، إذ لا يمكنهم إنكار أصل التخصيص، ولا اشتراط تقدم المخصص، ولو تمسكوا بقولهم إن العام يتناول ما يتناوله الخاص وزيادة، لكان الخاص معارضاً لما ينافيه، وعليه فيلزمهم القول بالتعارض في جميع الصور، وهذا إنكار للتخصيص من أصله<sup>(١٥)</sup>.

فإن قلت: ليس يتعين في العمل بهما ما ذكرتم من الطريق، بل هنا طريق آخر، وهو أن يحمل قوله عليه الصلاة والسلام: "فيما سقت السماء العشر" على الندب، وقوله: "لا زكاة فيما دون خمسة أوسق" على الوجوب.

وهذا القول وإن كان العمل فيه خلاف الظاهر، إذ لا تقدير في الصدقة المندوبة، لعدم ورود التقدير فيها، بل الأمر فيها مفوض إلى رأي المتصدق، كلما كثرت كان أكثر استحباباً وثواباً.

والقول فيه بالتخصيص وإن كان أيضاً خلاف الظاهر، لكنه أولى، لأنه لم يلزم في ظاهره خلاف، لا في محل الضرورة ولا في محل التعارض، لأن قوله عليه الصلاة والسلام: "فيما سقت السماء العشر" يقتضي بظاهره وجوب العشر مطلقاً فيما دون خمسة أوسق، وفيما زاد عنها، ولم يوجد له معارض إلا فيما دون خمسة أوسق.

وأما ما ذكره المخالف فيلزم فيه خلاف الظاهر في غير محل الضرورة والتعارض، وهو في خمسة أوسق فصاعداً، فلو حملناه بعمومه على الندب، لزم ترك ظاهره في خمسة أوسق فصاعداً (لأن زكاتها واجبة وليست مندوبة) من غير معارض له فيه، وهو باطل، فكان ما ذكرنا من العمل بالتخصيص أولى، والخلاف ليس منحصراً بالمثال المذكور فقط بل وبغيره، فلو قال مثلاً: أوجبت



فيما سقت السماء العشر، ثم قال عقيبه: لا يجب فيما دون خمسة أوسق شيء، لا يأتي فيه التأويل المذكور، فلا يصح أن يحمل قوله: أوجبت فيما سقت السماء العشر على الندب، وقوله: لا يجب فيما دون خمسة أوسق شيء على الوجوب، فكلهما في هذه الحالة يحمل على الوجوب، ولذلك فالقول بالتخصيص أولى لرفع التعارض في مثل هذه الحالات وغيرها<sup>(١٦)</sup>.

### المبحث الثاني: أن يعلم التاريخ:

وفيه أربع حالات:

الأولى: أن يتأخر الخاص عن وقت العمل بالعام.

الثانية: أن يتأخر الخاص عن وقت الخطاب بالعام دون وقت العمل به.

الثالثة: أن يتأخر العام عن وقت العمل بالخاص.

الرابعة: أن يتأخر العام عن وقت الخطاب بالخاص.

وبيانها فيما يأتي:

#### الحالة الأولى: أن يتأخر الخاص عن وقت العمل بالعام:

اتفق العلماء في الحكم على هذه الحالة وعدوا الخاص ناسخاً للقدر الذي يتناوله من أفراد العام، لا مخصصاً له، وعللوا لذلك بأن تأخير البيان عن وقت العمل غير جائز قطعاً، فيعمل بالعام في بقية الأفراد في المستقبل<sup>(١٧)</sup>.

مثاله قوله عليه الصلاة والسلام لهلال بن أمية لما قذف امرأته بشريك بن سحماء عند النبي ﷺ: "البينة أو حد في ظهرك"، فقال هلال: والذي بعثك بالحق إني لصادق ولينزلن الله ما يبئ ظهري من الحد، فنزل قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَدُوا أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [النور: ٦]، فكانت ناسخة لما تعارض معها من قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ

يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُنَّ مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُنَّ شَهَادَةً أَبَدًا ﴿٤﴾ [النور: ٤] ، وهو حكم الأزواج إذا ما قذف أحدهم الآخر بالزنا<sup>(١٨)</sup>.

**الحالة الثانية: أن يتأخر الخاص عن وقت الخطاب بالعام، دون وقت العمل به:**

اختلف العلماء في هذه الحالة على قولين:

**القول الأول: قول الجمهور:**

عَدَّ الجمهور الخاص مخصصاً للعام.

وعلّلوا لقولهم بأنه وإن جاز أن يكون ناسخاً لذلك القدر من العام كما في الحالة الأولى، إلا أن التخصيص أقل مفسدة من النسخ، وقد أمكن حمله عليه. وممن قال بهذا القول الإمام الشافعي، وأكثر الشافعية، والمالكية، وأبو الحسين البصري<sup>(١٩)</sup>.

**القول الثاني: قول الحنفية:**

عَدَّ الحنفية الخاص ناسخاً للقدر الذي تناوله من أفراد العام، إن كان مما يصلح لنسخه وإلا فلا يعبأ به، وممن اختار هذا القول المعتزلة، وداود الظاهري<sup>(٢٠)</sup>.

وعلّلوا لقولهم بأن الخاص إذا تأخر عن العام وتخلل بينهما ما يمكن المكلف فيه من العمل أو الاعتقاد بمقتضى العام، كان الخاص ناسخاً لذلك القدر الذي تناوله من العام؛ لأنهما دليلان وبين حكميهما تناف، فيجعل المتأخر منهما ناسخاً للمتقدم عند الإمكان دفعاً للتناقض.

والخلاف في هذه المسألة يرجع في أصله إلى الخلاف في مسألة جواز تأخير البيان كسابقتها<sup>(٢١)</sup>.

مثال ذلك: التعارض الواقع في عدة المتوفى عنها زوجها فقد نقل خلاف الصحابة رضوان الله عليهم فيها، ومنشأ هذا الخلاف التعارض بين قوله تعالى:

﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرِيضَنَّ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا<sup>ط</sup>﴾ [البقرة: ٢٣٤]،

بقوله: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ<sup>ع</sup>﴾ [الطلاق: ٤].

وقد نقل عن ابن مسعود رضي الله عنه قوله أن سورة النساء القصوى نزلت بعد سورة النساء الطولى يعني قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ<sup>ع</sup>﴾ نزلت بعد قوله تعالى: ﴿يَرِيضَنَّ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا<sup>ط</sup>﴾، فاستدل بهذا العام على أن عدتها بوضع الحمل لا غير، وجعل الخاص في عدة المتوفى عنها زوجها منسوخاً بهذا العام في حق الحامل، وهو ما ذهب إليه الحنفية، بينما بنى الجمهور العام فيها على الخاص<sup>(٢٢)</sup>.

### الحالة الثالثة: أن يتأخر العام عن وقت العمل بالخاص:

اختلف العلماء في هذه الحالة على ثلاثة أقوال:

#### القول الأول: قول الجمهور:

ذهب المالكية، والشافعية، والحنابلة، والظاهرية، وبعض الحنفية، وأبو الحسين البصري من المعتزلة إلى أن العام يبني على الخاص وإن تأخر عن وقت العمل به<sup>(٢٣)</sup>.

واستدلوا لمذهبهم بما يأتي:

أولاً: إن العام والخاص قد اجتمعا، فإذا أن يعمل بهما أو لا يعمل بواحد منهما، أو يعمل بالعام دون الخاص أو العكس، والأقسام الثلاثة الأولى باطلة فتعين الرابع، أما الأول والثاني، فلأنه يستلزم ترك الدليلين من غير ضرورة وهو باطل، وأما الثالث، فلأنه يستلزم إبطال أحدهما بالكلية، بخلاف عكسه، فإنه لا يستلزم إبطال العام بالكلية، بل من وجه، فكان العمل به متعيناً، لأن إعمال الدليلين أولى من إبطال أحدهما بالكلية.

ثانياً: إن الخاص أقوى دلالةً على مدلوله من العام على ما يتناوله؛ لأنه ما من فرد من أفرادهِ إلا ويجوز تخصيصه بالنسبة إليه، فيجوز إطلاقه بغير إرادة مدلول الخاص منه، بخلاف الخاص فإنه لا يجوز إطلاقه بغير إرادة مدلوله منه، فيكون أقوى، والأقوى راجح، فالخاص راجح.

ثالثاً: إن الخاص المتقدم يحتمل أن يكون منسوخاً بما بعده، بأن أريد بالعام كل ما تناوله، ويحتمل أن يكون مخصصاً له، بأن أريد منه ما وراء مدلول الخاص، وإذا احتمل الأمرين كان الحمل على التخصيص أولى، لأنه أقل مفسدةً.

رابعاً: إن إجراء العام على عمومهِ إلغاءً للخاص، واعتبار الخاص لا يوجب إلغاءً واحد منهما، فكان ذلك أولى<sup>(٢٤)</sup>.

وقد أجاب الأحناف عن هذا الدليل بقولهم: وفي بناء العام على الخاص إسقاط لحكم العام فيما يقابل الخاص منه، فلم جعلتم إسقاط ذلك أولى من إسقاط حكم الخاص المتقدم عليه؟ ومعلوم أن استعمال حكم العموم فيما لم يقابل الخصوص منه غير متعلق باستعمال الخصوص، وإنما يجب أن يُعَدَّ الاستعمال فيما تعارض فيه لفظ الخصوص والعموم، فلا معنى لقولك: إن استعمالهما أولى من الاقتصار به على أحدهما، لأنك لم تستعمل مما قابل الخصوص من لفظ العموم شيئاً قط، فصار ما قابل العموم من لفظ الخصوص كخبرين متضادين، أحدهما متأخر عن الآخر، فيجب استعمال الآخر منهما، ويكون الأول منسوخاً به، وكل ما ورد من أدلة الخصم عورض بمثله في إثبات ما قابله من العموم، ثم يكون لقولنا مزية في إثبات حكم العموم ليست له في إثبات الخصوص، وهي وروده بعده، والآخر يقضي على الأول، وينسخه لا يقضي على الآخر فصار العموم أولى<sup>(٢٥)</sup>.

### القول الثاني: قول الحنفية ومن وافقهم:

ذهب أبو حنيفة، وأكثر أصحابه، والقاضي عبد الجبار إلى أن العام المتأخر ينسخ الخاص المتقدم<sup>(٢٦)</sup>.

واستدلوا لمذهبهم بما يأتي:

أولاً: ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: "كنا نأخذ بالأحدث فالأحدث"<sup>(٢٧)</sup>، والعام أحدث فيجب الأخذ به، والأخذ به إنما يكون بإعماله في عمومته فيكون ناسخاً.

وأجيب عنه:

بأنه قول صحابي واحد، وعليه فإن دلالة محتملة، فنحمله على ما إذا كان الأحديث خاصاً، جمعاً بين الأدلة.

ثانياً: العام جاري مجرى خبرين بالنسبة إلى صنفين، أي مدلول الخاص وماعداه، وإذا كان كذلك كان قوله عليه الصلاة والسلام: "فيما سقت السماء العشر" بالنسبة إلى قوله: "لا زكاة فيما دون خمسة أوسق"، جارياً مجرى قوله: فيما دون خمسة أوسق العشر إذا سقي بماء السماء، وفي خمسة أوسق وما زاد عليها العشر إذا سقي بماء السماء، فإذا فرض تأخير هذين القولين عن قوله: "لا زكاة فيما دون خمسة أوسق" كان ما ينافيه لا محالة ناسخاً له، فكذا قوله: "فيما سقت السماء العشر" إذا كان متراخياً عنه.

وأجيب عنه:

بالمنع من أنه جار مجراه، وهذا لأن تخصيص العام والاستثناء عنه جائز وفاقاً، وما فصلت أفراده لا يجوز تخصيصه ولا الاستثناء منه.

ثالثاً: لفظان تعارضاً، وعلم تراخي أحدهما عن الآخر، فوجب تسليط المتأخر على المتقدم، كما لو كان الأخير خاصاً.

وأجيب عنه:

بما تقدم ذكره من أدلة وهو أن الخاص أقوى من العام، فوجب تقديمه عليه، ولأننا لو لم نسلط الخاص المتأخر على العام المتقدم، للزم إلغاء الخاص، أما لو لم نسلط العام المتأخر على الخاص المتقدم فلا يلزم ذلك فظهر الفرق.

رابعاً: هما دليلان وبين حكميهما تنافٍ، فيجعل المتأخر ناسخاً للمتقدم عند الإمكان دفعاً للتناقض.

وأجيب عنه:

بالمعارضة بمثله: وهو أن يقال: دليلان بين حكميهما تنافٍ فيجعل المتقدم مخصصاً للمتأخر عند الإمكان دفعاً للتناقض، فإن التناقض مندفع أيضاً على تقدير التخصيص.

خامساً: إن الخاص المتقدم متردد بين أن يكون مخصصاً لما بعده ومنسوخاً به، وذلك مانع من كونه مخصصاً، إذ البيان لا يحتاج إلى بيان آخر.

وأجيب عنه:

بأن التردد على سبيل التساوي ممنوع، وهذا لأن احتمال كونه مخصصاً راجح عندنا على ما عرفت لدليله، وأما سبيل المرجوحية لا يضرنا، فإن الظهور كافٍ في البيان، ولا يشترط الجزم فيه<sup>(٢٨)</sup>.

**القول الثالث: قول ابن العارض:**

ذهب ابن العارض في هذه الحالة إلى التوقف.<sup>(٢٩)</sup>

واحتج لمذهبه بما يأتي:

أولاً: إن الخاص المتقدم راجح من جهة الخصوص، مرجوح من جهة التقدم، والعام المتأخر مرجوح من جهة العموم، راجح من جهة التأخر فاستويا، فيجب التوقف إلى ظهور مرجح آخر.

وأجيب عنه:

بأن التقدم يوجب المرجوحية بشرط التساوي في جهة الدلالة، والأول مسلم، ولا يضرنا فقد هذا الشرط فيما نحن فيه، والثاني ممنوع. وهذا لأن دليل العقل متقدم مع أنه غير مرجوح لأن دلالته على مدلوله أقوى.

ثانياً: إن الخاص المتقدم أخص من العام المتأخر من وجه، وأعم منه من وجه، لأن قوله تعالى:

(لا تقتلوا اليهود) مثلاً أخص من قوله تعالى: (لا تقتلوا المشركين)، لأن اليهود أخص من المشركين من وجه وأعم منه من وجه آخر، كما أنه دخل تحته من الأزمنة المتقدمة ما لم يدخل تحت العام المتأخر، وهو ما بين وروده وورود العام المتأخر، فيكون الخاص على هذا أخص من العام في الأعيان، وأعم منه في الأزمان، والعام بالعكس من هذا، فيكون كل واحد منهما أعم من الآخر من وجه وأخص منه من وجه، فليس تقديم أحدهما على الآخر أولى من العكس، فيجب التوقف فيه إلى ظهور المرجح.

وأجيب عن دليله الثاني: بأن ما ذكرتم لا يتأتى فيما إذا كان الخاص المتقدم أمراً والعام المتأخر نهياً نحو أن يقول: صل اليوم ركعتين، ثم يقول متراجهاً عنه: لا تصل اليوم شيئاً، فإن العام المتأخر هاهنا أعم من الخاص المتقدم في الأعيان والأزمان معاً. أما الأول فظاهر.

وأما الثاني فلأن الأمر لا يقتضي التكرار والنهي يقتضيه، والخلاف في الكل واحد ولو تمسك في إثبات هذا القسم بعد إثبات ذلك القسم بالإجماع، إذ القول بالفصل بينهما قول لم يقل به أحد لا يفيد، لأنه معارض بمثله بعد إثبات الحكم في هذا القسم الذي ذكرناه.

سلمنا: أنه يتأتى فيهما جميعاً ، لكن لا نسلم أن ليس تقديم أحدهما على الآخر أولى من العكس ، وهذا لأنهما وإن استويا من جهة العموم والخصوص ، لكن العام المتأخر يترجح عليه لتأخره ، فلم لا يجوز أن يترجح به؟<sup>(٣٠)</sup>

**القول الرابع:**

بالنظر في الأقوال السابقة وأدلتها ، لا يخفى على أحد وجاهة قول الحنفية في العمل بالنسخ بدلاً من العمل بالتخصيص ، فهم يُعدُّون التأخر قرينةً دالةً على النسخ عند التعارض بين النصوص ، فالتأخر ينسخ المتقدم منها ، وهم بذلك يسيرون وفقاً لقواعدهم الأصولية في حل التعارض بين النصوص ، فيلجؤون للنسخ أولاً ، ثم الترجيح إذا جهل التاريخ ، وبعدها الجمع بين الأدلة إذا تعذر الترجيح ، بخلاف الجمهور الذين يبدؤون دوماً بالجمع بين الأدلة المتعارضة قدر المستطاع ، فإن تعذر الجمع فالترجيح وهكذا ، ومع ذلك فالذي أميل إليه في هذه المسألة هو قول الجمهور ، وذلك لقوة دلالة الخاص على مدلوله ، فهو قطعي الدلالة على معناه باتفاق الجميع بخلاف العام ، ولإمكان العمل بالدليلين إذا عَدَدْنَا الخاص مخصصاً للعام ، وفي ذلك أيضاً استفادة من العمل بكثير النصوص ، وعدم تعطيلها ، فالنسخ إذا ورد على الخاص عطله كله ، أما العام فإن النسخ يرد على بعض ما يتناوله ويرد عليه كله ، والتخصيص لا يرد إلا على بعض ما يتناوله العام.

إذا عرفنا ذلك ، فالأولى بنا بناء العام على الخاص على جهة التخصيص حيث أمكن ، لإبقاء حكم الخاص القطعي والعمل به ، وكذلك إبقاء حكم ما يبقى من العام على عمومته ، والله أعلم.



## ثمرة الخلاف:

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩١]، اختلف أهل العلم في ذلك، فذهبت طائفة إلى أنها محكمة، وأنه لا يجوز القتال في الحرم إلا بعد أن يتعدى بالقتال فيه، فإنه يجوز دفعه بالمقاتلة له، وهذا هو الحق.

وقالت طائفة: إن هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿فَأَقْضُوا الْفُسْكَانَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ١٥]. ويجب عن هذا الاستدلال، بأن الجمع ممكن ببناء العام على الخاص، فيقتل المشرك حيث وجد إلا في الحرم، ومما يؤيد ذلك قوله ﷺ: "إنها لم تحل لأحد قبلي وإنما أحلت لي ساعة من نهار"<sup>(٣١)</sup>، وهو في الصحيح. وقد احتج القائلون بالنسخ بقتله ﷺ لابن خطل وهو متعلق بأستار الكعبة. ويجب عنه: بأنه وقع في تلك الساعة التي أحل الله لرسوله ﷺ<sup>(٣٢)</sup>.

## الحالة الرابعة: أن يتأخر العام عن وقت الخطاب بالخاص لكنه قبل العمل به:

وحكم هذه الحالة حكم الحالة الثالثة في البناء والنسخ، فلا أرى داعياً للإطالة في بحثها، فمن قال بالبناء هناك قال به هنا، ومن قال بالنسخ كذلك، إلا على رأي من لم يجوز نسخ الشيء قبل حضور وقت العمل به، كالقاضي عبد الجبار فإنه لا يمكنه الحمل على النسخ فتعين عليه البناء أو التعارض فيما تنافيا فيه، أو يحيل المسألة وإن كان إطلاق قوله يقتضي أن يكون العام ناسخاً له، إذ قال: "إن وردَّ الخاص بعد العام كان ناسخاً له، وإن وردَّ العام بعد الخاص فكذلك"<sup>(٣٣)</sup>، لكن أصله يقتضي تنزيله بما إذا كان الورود بعد حضور وقت العمل بالخاص.

وجعل الكيا الطبري الخلاف في هذه الحالة مبنياً على تأخير البيان، لذا نجده يقول: "فمن لم يجوز تأخيره عن مورد اللفظ جعله ناسخاً للخاص، ومن أجاز تأخير بناءه على الخاص"<sup>(٣٤)</sup>.

ومثل لها السرخسي بمن قال لغيره: لا تعتق عبيدي سالماً، ثم قال: أعتق البيض من عبيدي، وسالم بهذه الصفة، فإنه يكون له أن يعتقه، وبإعتاقه يكون ممثلاً للأمر، لا مرتكباً للنهي، فكذلك نقول في العام المتأخر في خطاب الشرع: إنه يكون قاضياً فيما تناوله على الخاص، فإذا كان حكم الخاص ثابتاً قطعاً فيما تناوله فلا بد من أن يكون العام كذلك ليكون قاضياً عليه<sup>(٣٥)</sup>.

### المبحث الثالث: ألا يعلم تاريخهما:

اختلف العلماء في هذه الحالة على قولين:

#### القول الأول: قول الجمهور:

ذهب جمهور الشافعية، والمالكية، والحنابلة، وبعض الحنفية، والقاضي عبد الجبار، إلى بناء العام على الخاص<sup>(٣٦)</sup>.

#### القول الثاني: قول الحنفية:

ذهب الحنفية إلى التوقف في هذه الحالة إلى حين ظهور التاريخ، أو ظهور ما يرجح أحدهما على الآخر، فإن عدم الدليل المرجح يرجع إلى غيرهما، واختار هذا القول القاضي أبو بكر والدقاق<sup>(٣٧)</sup>.

وقد ذكروا في حالة التوقف إلى ظهور المرجح في استعمالهما أو استعمال أحدهما وجوهاً، لأنه إما أن يعمل بهما جميعاً فيستعملان، ويرتب العام على الخاص (كالنهي عن بيع مائيس عندك) (وترخيصه في السلم). وإما أن يتفقوا على العمل بموجب أحدهما ويسقطوا الآخر، فيجب حمل ما أسقطوا على أنه منسوخ بما عملوا به.

وكلا القولين ذهب إلى ما يقتضيه أصله:

أما الشافعي فلأنه يبني العام على الخاص مطلقاً، متقدماً ومتأخراً ومقارناً، إذا علم التاريخ، إلا أن بناء العام على الخاص يكون على وجه النسخ

في بعض الصور، وفي بعضها يكون على وجه التخصيص، وحالة الجهل لا تخلو عن هذه الأحوال الثلاثة (التقدم والتأخر والمقارنة)، فوجب أن يبنى العام على الخاص، والجهل بكون البناء على وجه النسخ أو التخصيص، لا محذور فيه، أما في حق العمل بمقتضى البناء فظاهر، إذ العمل بمقتضاه لا يختلف بسبب ذلك، وأما في حق اعتقاد التخصيص على وجه غلبة الظن فكذلك، لأن الاحتمال المرجوح لا يقدر في غلبة الظن، والبناء على وجه النسخ احتمال مرجوح، وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: البناء على وجه التخصيص على التقادير الثلاثة، والبناء على وجه النسخ على تقدير واحد، وما يحتمل وجوده على أكثر الاحتمالات أغلب على الظن مما لا يوجد إلا على احتمال واحد.

ثانياً: تقدير النسخ يستدعي دخوله تحت الخطاب وإرادته منه ثم خروجه عنه، والتخصيص لا يستدعي إلا التناول، فكان وجوده في الظن أغلب، لأن ما يتوقف على أكثر المقدمات أندر وجوداً مما ليس كذلك.

ثالثاً: التخصيص أكثر من النسخ، والإلحاق بالأكثر أولى، فاعتقاد التخصيص أولى.

وهذا إنما يصح فيما إذا كانا متساويين في القوة أو الضعف، فأما إذا اختلفا في ذلك فلا، لأن الخاص الظني إذا ورد بعد حضور وقت العمل بالعام القطعي، لم يقبل لا ناسخاً ولا مخصصاً وفاقاً<sup>(٣٨)</sup>.

وأما أبو حنيفة فلأنه ينسخ الخاص بالعام إذا كان متقدماً عليه، ويخصص العام أو ينسخه به إذا كان متأخراً عنه، وعند الجهل بالتاريخ دار الأمر في الخاص بين أن يكون منسوخاً أو مخصصاً أو ناسخاً، فعند التردد في هذا القسم يجب التوقف<sup>(٣٩)</sup>.

وأما القاضي عبد الجبار، فقد استدل على البناء عند الجهل بأن يقال: إن من حق من ثبتت حكمته ألا يلغى كلامه، متى أمكن حمله على وجه يفيد. فإذا صح ذلك، فلو وجب استعمال العام، لزم إلغاء الخاص، ومتى استعملنا الخاص لم يوجب طرح العام، بل يوجب حمله على وجه يصح أن يريده الحكيم، فوجب لأجل ذلك بناء العام على الخاص.

وما ذكره منقوض بما إذا تقدم الخاص، وورد العام بعد حضور وقت العمل بالخاص، فإنه يجعله ناسخاً مع أن ما ذكره قائم بعينه فيه<sup>(٤٠)</sup>.

واستدل الجمهور لمذهبهم عند الجهل بالتاريخ في وجوه التعارض كلها، سواء كان بين المتساويين، أو بين المختلفين في القوة والضعف بما يأتي:

أولاً: الإجماع، فإن فقهاء العصور كلها من الصحابة والتابعين، وتابع التابعين إلى زماننا هذا، في الأمصار بأسرها يسارعون إلى الحكم بالخاص على العام مع عدم علمهم بالتاريخ.

وعدم تخصيص عمر رضي الله عنه لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ تُؤْمِنَ﴾ [البقرة: ٢٢١]، ولقوله تعالى: ﴿وَأَمْهَتُكُمْ الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، بقوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [المائدة: ٥]، مع خصوصه، وبقوله ﷺ: "لا تحرم الرضعة والرضعتان"<sup>(٤١)</sup> مع خصوصه، غير قادح فيما ذكرنا من الإجماع؛ لاحتمال أن يكون ﷺ قد امتنع من ذلك لدليل آخر غير الجهل بالتاريخ، نحو أن يكون قد علم أو ظن نسخ الخاص بخاص آخر، أو بالعام لتقدمه عليه، بأن كان يرى ذلك<sup>(٤٢)</sup>.

ولا يلزم منه القول بالتوقف عند الجهل بالتاريخ، حتى يكون ذلك قادحاً أيضاً فيما ذكرنا من الإجماع بطريق الاستلزام، لا من حيث إنه قول لم يقل به أحد، لما عرفت أن جماعة ممن يرون نسخ الخاص بالعام قالوا به، ولا من حيث

المعنى، كإثبات الحكم للشيء مع تطرق الاحتمال المنافي له، لاسيما إذا كان الاحتمال المنافي منشأً للمفسدة الراجعة، وذلك كما في موت جماعة من الغرقى، أو الحرقى، ومن يقع عليهم سقف أو جدار من الأقرباء، فإننا لا نورث ورثة البعض من البعض، ولا نقدر موتهم معاً مع تطرق احتمال التقدم والتأخر في موتهم المنافي لذلك الحكم<sup>(٤٣)</sup>.

ولو قيل: بأن ذلك للضرورة، فتلك الضرورة بعينها قائمة فيما نحن فيه إذ يستحيل الاطلاع على التاريخ بعد انقراض عصر الصحابة، وكذلك يتعذر الاطلاع على الراجح بعد تقرر المذاهب. وإن كان يرى أن المراد من الخاص غير ظاهره من صور المجاز، لدليل دل عليه عنده، أو ضعف الحديث، ولو سلم أنه قاذح في إجماع الصحابة، لكنه غير قاذح في إجماع أهل العصر الثاني والثالث، وحصول الإجماع بعد الخلاف جائز عندنا<sup>(٤٤)</sup>.

ثانياً: إن أحوال ورود الخاص مع العام منحصرة في المقارنة، والتقدم، والتأخر، وقد دللنا أن العام يبنى على الخاص في الأحوال الثلاثة، فكذا في حالة الجهل بالتاريخ، ضرورة أنه لا يخلو عن الأحوال الثلاثة. وأجيب عنه:

بأن هذا الاستدلال لا يصح في وجوه التعارض كلها، بل في المتساويين في القوة والضعف، وفي المختلفين فيهما، إذا كان العام مظنوناً، والخاص مقطوعاً مطلقاً؛ لأنه كيفما فرض حال من الأحوال من المقارنة والتقديم والتأخير، قبل حضور وقت العمل أو بعده، يكون العام مبنياً على الخاص، على ما ذكروا من الدلالة عليه.

أما إذا كان العام مقطوعاً، والخاص مظنوناً، ثم ورد الخاص بعد حضور وقت العمل بالعام - فلا يصح فيه هذا الاستدلال، ولا يبنى العام عليه وفاقاً، إذ يلزم منه نسخ المقطوع بالمظنون، وهو باطل باتفاق المذهبين<sup>(٤٥)</sup>.

ثالثاً: إن العموم يخص بالقياس مطلقاً، فكذا بخبر الواحد، بل أولى؛ لأنه أرجح من القياس.

وأجيب عنه:

إن أرادوا بذلك حالة الجهل بالتاريخ، وغيرها فممنوع، وهذا لأنه إنما يجوز تخصيص العام به عندنا، لو علم أن أصل ذلك القياس متأخراً عن العام، أما إذا علم تقدمه عليه، أو جهل التقدم والتأخر فلا<sup>(٤٦)</sup>.

أما الحنفية لما اعتقدوا أن الواجب في حالة الجهل بالتاريخ، إنما هو التوقف إلى ظهور المرجح، أو التاريخ أو يرجع إلى غيرها من الدليل، ذكروا في الترجيح وجوهاً:

أحدها: اتفاق الأئمة على العمل بأحدهما، لخبر الوسق، وهو قوله عليه الصلاة والسلام: "لازكاة فيما دون خمسة أوسق"<sup>(٤٧)</sup>.

ثانيها: عمل أكثر الأمة بأحد الخبرين، وعيبهم على من لم يعمل به، كخبر أبي سعيد في الربا، فإن أكثر الأمة عملوا به، وأنهم عابوا على ابن عباس حين ترك العمل به، وتعلق بقوله عليه الصلاة والسلام: "لا ربا إلا في النسيئة"<sup>(٤٨)</sup>.

ثالثها: أن تكون رواية أحدهما أشهر.

رابعها: أن يكون أحدهما بياناً للآخر، إما بالاتفاق، أو لدلالة تدل عليه، كاتفاقهم على أن فعله عليه الصلاة والسلام لما (قطع سارقاً في مجن قيمته ثلاثة دراهم)<sup>(٤٩)</sup> بياناً لأية السرقة، من حيث النصاب الموجب تقطع.

خامسها: أن يكون مضمون أحد الخبرين حكماً شرعياً دون الآخر.

وهذه الأمور كلها أمارات على تأخر أحد الخبرين، فإنه لو لم يكن متأخراً، لما اتفق على عمله كل الأمة، أو أكثرهم، مع عيبهم على من ترك العمل به، ولما كان نقله أشهر ولا اتفق على كونه بياناً للآخر، وكونه متضمناً

للحكم الشرعي إمارة، لكونه متأخراً عن الذي يتضمن حكماً عقلياً، تقليلاً للنسخ<sup>(٥٠)</sup>.

وحاصله أن الخاص والعام إذا وردا وتجردا عن دلالة النسخ، يستعملان جميعاً على الترتيب، واختلاف السلف فيهما دليل على أن أحدهما ناسخ للآخر. وكان أبو الحسن الكرخي يحكي عن أبي حنيفة في الخاص والعام أنه: متى اتفق العلماء على استعمال أحدهما، واختلفوا في الآخر، فإن المتفق عليه قاضٍ على المختلف فيه، كقوله عليه الصلاة والسلام: "فيما سقت السماء العشر" فإنه متفق على استعماله في الخمسة أوسق، وحديث: "ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة" مختلف في استعماله، فكان خبر إيجاب العشر مطلقاً قاضياً عليه وناسخاً له بإيجابه. قال أبو بكر: وهذا أصل صحيح، تستمر عليه المسائل عند الحنفية<sup>(٥١)</sup>.

#### القول الراجح:

وبعد عرض الأقوال في المسألة ومناقشة أدلة كل منها يترجح لدينا قول الجمهور لوجاهة أدلتهم وقوتها وإعمال الدليل أولى من إهماله هذا والله اعلم.

## الخاتمة

هدف الباحث في الصفحات السابقة إلى دراسة مسألة بناء العام على الخاص عند تعارضهما، وتبين من خلال الدراسة أنها من المسائل التي اختلف فيها الرأي، ويمكن إجمال أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في النقاط الآتية:

- ١- إن النزاع بين الجمهور والحنفية كان في بعض صور التعارض، لا في جميعها.
- ٢- وافق الحنفية الجمهور في حكم كثير من جزئيات هذه المسألة، وإن اختلفوا معهم في الطريق الموصل إلى هذا الحكم.
- ٣- موضع الخلاف في المسألة هو في حال تعارض العام مع الخاص وجهل التاريخ، أو علم التاريخ وتأخر العام عن وقت العمل بالخاص، أو تأخره عن وقت الخطاب به، وإمكانية بناء العام على الخاص والعمل بالدليلين أم لا؟
- ٤- التزم كل من الجمهور والحنفية مذهبه في حل التعارض بين النصوص: فقدم الجمهور الجمع على النسخ، وقدم الحنفية النسخ على الجمع.
- ٥- إن مراعاة الجمهور الاستفادة من النصوص العامة والخاصة المتعارضة، من خلال الجمع بينهما، وإعمال كلا الدليلين، فيه مصلحة أكبر من تعطيل أحدهما.
- ٦- إن التزام الحنفية مذهبهم في حل التعارض الواقع بين النصوص في تقديم النسخ على الجمع والترجيح، فيه تعطيل للعمل بكثير من النصوص.
- ٧- إن الراجح من الأقوال بعد كل ما ورد من أقوال وأدلة وتحليلات، هو جواز بناء العام على الخاص، عند تعارضهما والجهل بتاريخهما، أو تأخر العام عن وقت العمل بالخاص، أو حتى تأخره عن وقت الخطاب بالخاص.
- ٨- بناء العام على الخاص لا ينافي تخصيص العام، بل هو وجه من وجوه التخصيص في بعض صورته.



## الهوامش:

- (١) ينظر: الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط ١٥٤/٤ - ١٥٥، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ، الجوهرى، الصحاح، مطبوع مع الصحاح في اللغة والعلوم، إعداد وتصنيف نديم مرعشلي وأسامة مرعشلي، ١٦٣/٢، دار الحضارة، بيروت.
- (٢) السبكي، علي بن عبد الكافي، الإبهاج ٨٢/٢، تحقيق جماعة من العلماء، ط/١، ١٤٠٤هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٣) ينظر: بحث الشيخ يوسف ضمن كتاب الموجز في أصول الفقه نشر جامعة الأزهر، مطبعة السعادة بمصر، ط/١، سنة ١٩٩٣م، ص ١١٥، بحث الشيخ حسن وهدان ضمن كتاب: أصول الفقه لغير الحنفية، نشر جامعة الأزهر، مطبعة البيان بمصر، سنة ١٩٦٣م، ص ١٩٣.
- (٤) ينظر: ابن منظور، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب مادة (خص) ٢٤/٧، طبعة دار صادر، بيروت.
- (٥) السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل، أصول السرخسي ١٢٤/١، دار المعرفة، بيروت.
- (٦) الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله، البحر المحيط ٣٩٢/٢، ط/١، ١٤٢١هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٧) ينظر: الزركشي، البحر المحيط ٤٠٧/٣، طبعة وزارة الأوقاف الكويتية، الأصفهاني، أبي عبد الله محمد بن محمود بن عباد العجلي، الكاشف عن المحصول في علم الأصول ٥٤٦/٤، تحقيق الشيخ عادل أحمد والشيخ علي محمد ط/١ ١٤١٩هـ، دار الكتب العلمية بيروت.
- (٨) ينظر: الهندي، صفي الدين محمد بن عبد الرحيم الأرموي، نهاية الوصول ١٦٤٤/٤، تحقيق: د. صالح بن سليمان اليوسف ود. سعد بن سالم السريح، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط/٢، السعودية، الزركشي، البحر المحيط ٥٣٦/٢.
- (٩) رواه أبو داود في سننه (١٥٧٢)، كتاب الزكاة، مرفوعاً بلفظ (ليس على العوامل زكاة).
- (١٠) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة، باب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ١٢١/٢، وأخرجه مسلم ٩٧٩، في كتاب الزكاة ٦٧٣/٢ - ٦٧٥.
- (١١) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة، باب العشر فيما يسقى بماء السماء وبالماء الجاري ١٣٣/٢، وأخرجه مسلم ٩٨١، في كتاب الزكاة ٦٧٥/٢.
- (١٢) ينظر: الزركشي، البحر المحيط ٥٣٦/٢، الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير، إجابة السائل شرح بغية الأمل ص ٣٤١، تحقيق القاضي حسين بن أحمد السياغي والدكتور حسن محمد مقبول الأهدل، ط/١، ١٩٨٦م مؤسسة الرسالة، بيروت، الهندي، نهاية الوصول ١٦٤٤/٤، الجصاص، أحمد بن علي الرازي، الفصول في الأصول ٣٩١/١، تحقيق د. عجيل جاسم النشمي، ط/١ ١٤٠٥هـ، وزارة الأوقاف، الكويت، الرازي، محمد بن عمر بن الحسين، المحصول ١٦١/٣، تحقيق طه جابر فياض العلواني، ط/١، ١٤٠٠هـ، جامعة الإمام محمد، الرياض، السبكي، الإبهاج ١٦٨/٢، الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، إرشاد

- الفحول ص ٢٣٥، تحقيق محمد سعيد البدرى أبو مصعب، ط/١، ١٩٩٢م، دار الفكر، بيروت، الشيرازي، إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي أبو إسحاق، التبصرة ص ١٥٧، تحقيق محمد حسن هيتو، ط/١، ١٤٠٣ هـ، دار الفكر، دمشق، آل تيمية، عبد السلام وعبد الحليم واحمد بن عبد الحليم، المسودة ص ١٢٣، تحقيق محمد يحيى الدين عبد الحميد، المدني، القاهرة، البصري، محمد بن علي بن الطيب، المعتمد ٢٥٦/١، تحقيق خليل الميس، ط/١، ١٤٠٣ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ابن العربي، القاضي أبي بكر العربي المعافري المالكي، المحصول ص ١٠٨، تحقيق حسين علي البدرى وحسن فوده، ط/١، ١٩٩٩م، دار البيارق، عمان، البزدوي، علاء الدين بن عبد العزيز بن احمد البخاري، كشف الأسرار ٤٢٦/١، تحقيق عبد الله محمود محمد عمر، ١٤١٨ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ٢١٥/٦، السمرقندي، علاء الدين شمس النظر أبي بكر محمد بن احمد، ميزان الأصول في نتائج العقول في لموس الفقه، ٩٦٥/٢، تحقيق، د. عبد الملك السعدي، ط/١، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، الباجي، أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، إحكام الفصول في إحكام الأصول ص ١٦٠، تحقيق د. عبد الله الجبوري، ط/١، ١٤٠٩ هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- (١٣) ينظر: المصادر السابقة، والكلوذاني، محفوظ بن أحمد بن الحسن أبو الخطاب، التمهيد في أصول الفقه، ١٤٩/٢، تحقيق د. مفيد محمد ابوعمشة، ط/١، ١٤٠٦ هـ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، السعودية.
- (١٤) ينظر: ابن حزم، الإحكام ٣٨٠/٣، آل تيمية، المسودة ص ١٣٧، الرازي، المحصول ١٦٢/٣، الباجي، إحكام الفصول ص ١٦٠.
- (١٥) ينظر: الهندي، نهاية الوصول ١٦٤٦/٤.
- (١٦) ينظر: البصري، المعتمد ٢٥٨/١، الرازي، المحصول ١٦٤/٣، الهندي، نهاية الوصول ١٦٤٦/٤.
- (١٧) ينظر: الهندي، نهاية الوصول ١٦٤٨/٤، الزركشي، البحر المحيط ٥٣٧/٢، الرازي، المحصول ١٦٤/٣، السبكي، الإبهاج ١٦٨/٢، الشوكاني، إرشاد الفحول ص ٢٤٣، الشيرازي، التبصرة ص ١٥٧، آل تيمية، المسودة ص ١٢٤، البصري، المعتمد ٢٥٨/١، التقرير والتحجير ٨/٣.
- (١٨) فتح الباري، باب اللعان، ٤٥٠/٩.
- (١٩) ينظر: المصادر السابقة، السمعاني، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار، قواطع الأدلة ص ٢٠٠، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، ١٩٩٧م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٢٠) ينظر: الجصاص، الفصول في الأصول ٣٨٩/١، السرخسي، أصول السرخسي ١٤٣/١، الأنصاري، عبد العلي محمد بن نظام الدين، فوائح الرحموت شرح مسلم الثبوت ٣٤٥/١، المطبعة الأميرية، ط/١، مصر، الشوكاني، إرشاد الفحول ٢٥٩/١، البصري، المعتمد ٢٥٩/١.
- (٢١) ينظر: الزركشي، البحر المحيط ٥٣٧/٢، الشيرازي، الملص ص ٣٥، الهندي، نهاية الوصول ١٦٤٩/٤.
- (٢٢) ينظر: البيضاوي، الإبهاج ١٦٤/٢، الشيرازي، التبصرة ص ١٥٧، الشوكاني، إرشاد الفحول ص ٢٧٦، الهندي، نهاية الوصول ١٦٥١/٤، الزركشي، البحر المحيط ٥٣٨/٢.

- (٢٣) ينظر: الهندي، نهاية الوصول ١٦٤٨/٤، الزركشي، البحر المحيط ٥٣٧/٢، الرازي، المحصول ١٦٤/٣، السبكي، الإبهاج ١٦٨/٢، الشوكاني، إرشاد الفحول ص ٢٤٣، الشيرازي، التبصرة ص ١٥٧، آل تيمية، المسودة ص ١٢٤، البصري، المعتمد ٢٥٨/١، التقرير والتحبير ٨/٣، الباجي، إحكام الفصول ص ١٦٣، الكلوزاني، التمهيد ١٥٠/٢.
- (٢٤) ينظر: الجصاص، الفصول في الأصول ٣٩٠/١.
- (٢٥) فتح الباري ٦٥٥/٨ شرح النووي على صحيح مسلم، باب انقضاء المتوفى عنها زوجها، ١٠/١٠٩، التقرير والتحبير ٣٠٩/١، أصول البزدوي ٣٧٣/١، الإبهاج ٢٣٠/٢ إرشاد الفحول ص ٢٣٥ الأحكام، للامدي ٣٤٢/٢.
- (٢٦) ينظر: السرخسي، أصول السرخسي ١٣٣/١، الجصاص، الفصول في الأصول ١٨٩/١، البصري، المعتمد ٢٦٠/١.
- (٢٧) أخرجه البخاري كتاب المغازي باب غزوة الفتح في رمضان ٩٠/٥.
- (٢٨) ينظر: المصادر السابقة، العدة ٢/٦٢٤، الشيرازي، التبصرة ص ١٥٥، الأمدي، الإحكام ٣١٩/٢، الرازي، المحصول ١٦٦/٣، الاسنوي، جمال الدين عبد الرحيم، نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول ١١٧/٢، عالم الكتب.
- (٢٩) ينظر: السبكي، الإبهاج ١٧٠/٢، الهندي، نهاية الوصول ١٦٥٠/٤، الأصفهاني، الكاشف عن المحصول في علم الأصول ٥٥٣/٤.
- (٣٠) ينظر: المصادر السابقة، الرازي، المحصول ١٧٠/٣.
- (٣١) أخرجه البخاري، باب ليبلغ العلم الشاهد الغائب، رقم (١٠١)، ١٨٢/١.
- (٣٢) ينظر: الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ٢٣٩/١، الدراري المضية شرح الدرر البهية ٣٩٢/١ - ٣٩٤، ط ١، ١٤٠٧هـ، دار الجيل - بيروت، الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار ١١/٤ - ١١٣، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط ١، ١٤٠٥هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.
- (٣٣) ينظر: البصري، المعتمد ٢٦/١.
- (٣٤) ينظر: الزركشي، البحر المحيط ٥٤٠/٢.
- (٣٥) السرخسي ١٤١/١.
- (٣٦) ينظر: البصري، المعتمد ١٦٢/١، البغدادي، أبو يعلى محمد بن الحسن الفراء، العدة في أصول الفقه ٦١٥/٢ تحقيق: د. أحمد بن علي سير المبارك، ط ١، ١٤٠٠هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت، الرازي، المحصول ١٧٨/٣، الكلوزاني، التمهيد ١٥٣/٢، الباجي، إحكام الفصول ص ١٦٥.
- (٣٧) ينظر: السمرقندي، ميزان الأصول ٩٧١/٢.
- (٣٨) ينظر: الأصفهاني، الكاشف عن المحصول ٥٥٧/٤.
- (٣٩) ينظر: السمرقندي، ميزان الأصول ٩٧٠/٢.
- (٤٠) ينظر: البصري، المعتمد ٢٨٩/١، الرازي، المحصول ١٨٠/٣.

- (٤١) أخرجه مسلم كتاب الرضاع رقم (١٤٥٠) ١٠٧٣/٢.
- (٤٢) ينظر: الأنصاري، فواتح الرحموت ٣٤٦/١، السمرقندي، ميزان الأصول ٩٧٠/٢، البصري، المعتمد ٢٨٩/١، المحصول ١٨٠/٣.
- (٤٣) ينظر: المصادر السابقة.
- (٤٤) ينظر: البصري، المعتمد ٢٧٩/١، ابن برهان، الوصول إلى علم الأصول لابن برهان ٢٩٩/١، الرازي، المحصول ١٨١/٣، الأنصاري، فواتح الرحموت ٣٤٦/١.
- (٤٥) ينظر المصادر السابقة.
- (٤٦) ينظر: البصري، المعتمد ٢٧٩/١، الرازي، المحصول ١٨١/٣، الأنصاري، فواتح الرحموت ٣٤٦/١.
- (٤٧) سبق تخريجه.
- (٤٨) أخرجه البخاري، كتاب البيوع - باب بيع الدينار نساء ٣١/٣.
- (٤٩) أخرجه مسلم. كتاب الحدود - باب حد السرقة ونصابها رقم (١٦٨٦) ١٣١٣/٣.
- (٥٠) ينظر: البصري، المعتمد ٢٨٢/١، الهندي، نهاية الوصول ١٦٦٨/٤، السمرقندي، ميزان الأصول ٩٧١/٢ - ٩٧٢، الأصفهاني، الكاشف عن المحصول ٥٦٠/٤.
- (٥١) ينظر: المصادر السابقة.